



طلب إجراء الاتفاق المتبادل دليل المكلف  
**إدارة العلاقات والاتفاقيات الدولية**  
**وكالة الاستراتيجية والتطوير**

أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هذا الدليل الإرشادي بغرض إيضاح بعض المعالجات ذات الصلة بتطبيق الأحكام النظامية السارية في تاريخ إصداره، ولا يعد محتوى هذا الدليل بمثابة تعديل على أي من أحكام الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.

وتؤكد الهيئة على تطبيقها للمعالجات التوضيحية الواردة في هذا الدليل -حيثما تنطبق-، وذلك في ضوء النصوص النظامية ذات الصلة، وفي حال تعديل أي إيضاح أو محتوى وارد في هذا الدليل -لنص نظامي غير معدل- فإن تطبيق المعالجة التوضيحية المحدثة يكون على المعاملات التي تتم بعد تاريخ نشر النسخة المحدثة من الدليل على الموقع الإلكتروني للهيئة.



## الفهرس

05	1. المقدمة
05	2. وصف إجراء الاتفاق المتبادل
06	2.1 الازدواج الضريبي
07	2.2 إزالة الازدواج الضريبي
07	2.1.1 إزالة الازدواج الضريبي القانوني
07	2.2.2 إزالة الازدواج الضريبي الاقتصادي
07	2.3 الضرائب التي تشملها الاتفاقية
08	3. شروط طلب إجراء الاتفاق المتبادل
08	3.1 من يستطيع طلب إجراء الاتفاق المتبادل؟
09	3.2 دور المكلف
09	3.3 الحدود - المهل - الزمنية لتقديم طلب إجراء الاتفاق المتبادل
09	3.4 طلب يشمل سنوات متعددة
10	4. كيفية تقديم طلب إجراء الاتفاق المتبادل
12	4.1 الطرق الداخلية لحل المنازعات الضريبية وإجراء الاتفاق المتبادل
13	4.1.1 الاعتراض على الربط
13 <sup>1</sup>	4.1.2 لجنة التسويات



13	4.1.3 الاعتراض أمام اللجان القضائية
13	4.1.4 العلاقة بين إجراء الاتفاق المتبادل وطرق الفصل الداخلية
13	4.1.5 القرارات القضائية
14	5. الحدود - المهل - الزمنية لحل طلبات إجراء الاتفاق المتبادل
14	5.1 الحدود الزمنية لتطبيق نتيجة / قرار إجراء الاتفاق المتبادل
14	6. مراحل إجراء الاتفاق المتبادل
14	6.1 المرحلة الأولى
15	6.1.1 الخطوة الأولى: تقديم المكلف الطلب
15	6.1.2 الخطوة الثانية: تقرر الهيئة إن كان الطلب مبرراً
16	6.1.3 الخطوة الثالثة: إزالة الازدواج من جانب واحد - الهيئة -
16	6.2 المرحلة الثانية
17	6.2.1 كيف تتواصل السلطات المختصة مع بعضها ؟
17	6.3 اتفاق السلطات المختصة المتبادل
18	6.4 سرية حالات إجراء الاتفاق المتبادل
18	6.5 الغرامات وغرامات تأخير السداد في حالات إجراء الاتفاق المتبادل
18	6.6 تحصيل الضرائب في حالات إجراء الاتفاق المتبادل



## 1. المقدمة

الغرض من دليل المكلف الخاص بإجراءات الاتفاق المتبادل هو توضيح الإجراءات التي يمكن للمكلفين من خلالها طلب المساعدة من السلطة المختصة في المملكة العربية السعودية - المشار إليها فيما بعد باسم «المملكة» - لحل المنازعات الناشئة عن فرض ضريبة بما يخالف أحكام اتفاقية الازدواج الضريبي ذات الصلة.

لقد فوضت وزارة المالية في المملكة مهام السلطة المختصة المتعلقة بتسوية المنازعات الضريبية المرتبطة باتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي إلى الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك - المشار إليها فيما بعد باسم «الهيئة» - .

وفقاً لأحكام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي التي أبرمتها المملكة، وفيما يتعلق بحل أي صعوبات تنشأ عندما تؤدي، أو سوف تؤدي، إجراءات إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كليهما إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام الاتفاقية، تسعى الهيئة إلى تسوية مثل هذه الحالات بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة الأخرى. وفي مثل هذه الحالات، يجوز للمكلف طلب المساعدة من الهيئة لحل المسائل التي قد تواجهه.

## 2. وصف إجراء الاتفاق المتبادل

تساعد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي بما تتضمنه من أحكام مثل إجراء الاتفاق المتبادل على تنشيط الاقتصاد ونموه، ويتمثل الغرض من إجراء الاتفاق المتبادل في:

- إزالة الازدواج الضريبي الذي ينشأ عادة عن حالات تسعير المعاملات؛ حل المنازعات والقضايا الضريبية المتعلقة بتفسير أو تطبيق اتفاقيات الضرائب.
- يوفر إجراء الاتفاق المتبادل للهيئة آلية ثنائية للتعامل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى.



يجوز للمكلف طلب إجراء الاتفاق المتبادل إذا اعتقد أنه خضع، أو سوف يخضع، لضريبة تخالف أحكام اتفاقية ضريبية. بعد تقديم المكلف طلبه لا يشارك في مفاوضات إجراء الاتفاق المتبادل، حيث تتفاوض السلطات المختصة لحل مسألته. يمكن للسلطات المختصة أيضًا محاولة إزالة الازدواج الضريبي في الحالات التي لا تغطيها الاتفاقية الضريبية. يمكن طلب إجراء الاتفاق المتبادل عندما يعتقد شخص مشمول باتفاقية تجنب ازدواج ضريبي أن الإجراءات التي تتخذها المملكة و/أو الدولة الأخرى تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضرائب لا تتوافق مع أحكام الاتفاقية الضريبية، على سبيل المثال في الحالات التالية:

- اعتبار المكلف مقيمًا في كلتا الدولتين أو حيث لا يوجد اتفاق على دولة الإقامة.
- اختلاف المكلف مع السلطات الضريبية حول وجود منشأة دائمة أو في توصيف بعض عناصر الدخل لأغراض تطبيق الاتفاقية.
- اختلاف المكلف مع السلطات الضريبية حول تفسير وتطبيق أحكام أو مبادئ اتفاقية الضرائب.
- إجراء تعديلات على تسعير المعاملات بين المشروعات المرتبطة بدول مختلفة، أُجريت فعليًا أو أنها ستجرى.
- إجراء تعديلات على الأرباح المنسوبة لمنشأة دائمة في دولة متعاقدة لمشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، أُجريت فعليًا أو أنها ستجرى.
- اختلاف المكلف مع السلطات الضريبية حول تطبيقها أحكام مكافحة سوء استعمال الاتفاقية.
- منازعات متعددة الأطراف.
- تعديل ذاتي بحسن نية من قبل الطرف الآخر.

## 2.1 الازدواج الضريبي

في معظم الحالات، تنطوي حالات إجراء الاتفاق المتبادل على ازدواج ضريبي عبر الحدود، ويمكن أن يحدث ذلك عندما تتداخل الأحكام الضريبية لاثنتين من الدول. وقد يكون الازدواج الضريبي قانونيًا (حيث يخضع المكلف الواحد للضريبة في دولتين متعاقدين على نفس الدخل أو الأرباح أو المكاسب) أو اقتصاديًا (حيث يخضع مكلف ومكلف آخر للضريبة على نفس الدخل أو الأرباح أو المكاسب في دول مختلفة). في السياق الحالي، قد ينشأ الازدواج الضريبي القانوني إذا:

- أخضعت كل دولة متعاقدة نفس المكلف للضريبة على دخله العالمي.
- حقق مقيم في دولة متعاقدة دخلًا من دولة متعاقدة أخرى، وأخضعت الدولتان ذلك الدخل أو جزءًا منه للضريبة.



## 2.2 إزالة الازدواج الضريبي

### 2.2.1 إزالة الازدواج الضريبي القانوني

توفر اتفاقيات الضرائب في المملكة آليات لإزالة الازدواج الضريبي القانوني بما في ذلك:

- إعفاء الدخل من مصادر أجنبية أو خصم الضريبة المسددة على الدخل من مصدر أجنبي بموجب الأنظمة المحلية.
  - أو ائتمان (على شكل تسوية محلية للضريبة على دخل من مصدر أجنبي) أو إجازة حسم الضريبة على الدخل من مصدر أجنبي من الضريبة المستحقة للمملكة بموجب الاتفاقية المعنية.
- تشتمل جميع اتفاقيات المملكة لتجنب الازدواج الضريبي على مادة تُلزم دولة الإقامة بإزالة الازدواج الضريبي القانوني.

### 2.2.2 إزالة الازدواج الضريبي الاقتصادي

يمكن أن ينشأ الازدواج الضريبي الاقتصادي عندما تجري دولةً تعديلًا جوهريًا على تسعير معاملات وفقًا لمادة المشروعات المشتركة في اتفاقيات المملكة الضريبية.

وقد يكون على الدولة المتعاقدة الأخرى إجراء التعديل المناسب على مبلغ الضريبة المفروض على تلك الأرباح للمشروع المشترك في تلك الدولة لأجل إزالة الازدواج الضريبي الاقتصادي - تعديل مقابل -، وقد لا يحل التعديل المقابل كامل الازدواج الضريبي.

الممارسة المتعارف عليها في هذا الشأن هي أن تتشاور السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين مع بعضهما بعضًا.

### 2.3 الضرائب التي تشملها الاتفاقية

تبين مادة "الضرائب التي تشملها الاتفاقية" الضرائب المشمولة في الاتفاقية. وبالنسبة للمملكة، تشمل الآتي:

- ضريبة الدخل
- الزكاة

لا تشمل الاتفاقية الغرامات وغرامات تأخير السداد المتعلقة بتلك الضرائب.



### 3. شروط طلب إجراء الاتفاق المتبادل

يجوز للمكلف أن يطلب تطبيق إجراء الاتفاق المتبادل عندما يعتبر أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليهما تؤدي، أو سوف تؤدي، بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام الاتفاقية. ويجب أن يكون «فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام الاتفاقية» أمرًا محتملاً وليس فقط ممكنًا. احتمال الحدوث ينشأ من إجراءات مختلفة للدولة تشمل الآتي:

- إشعار ربط أو ربط معدل
- بيان بموقف إدارة الفحص
- شهادة استقطاع

ويجوز أيضًا للمكلف طلب إجراء الاتفاق المتبادل عندما يجري هو تعديلًا على حساباته بنية حسنة. ويُعتبر تعديل المكلف بنية حسنة في حالة أن:

- التعديل يعكس حسن نية المكلف لضمان التصريح عن دخله وأرباحه بدقة.
- المكلف أوفى وبشكل صحيح وفي الوقت المناسب بجميع التزاماته الضريبية المتعلقة بالدخل والأرباح بموجب الأنظمة المحلية لكلتا الدولتين المتعاقدين.

#### 3.1 من يستطيع طلب إجراء الاتفاق المتبادل؟

يستطيع طلب إجراء الاتفاق المتبادل أي شخص مقيم في المملكة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى (وفقًا للصياغة في مادة إجراء الاتفاق المتبادل في الاتفاقية المعنية) وكما هو معرف في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي التي تنطبق على الحالة، ويعتبر أن إجراءات المملكة و/أو الدولة المتعاقدة الأخرى تؤدي، أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية، يمكنه بصرف النظر عن وسائل المعالجة المنصوص عليها في الأنظمة المحلية للدولتين المتعاقدين أن يعرض قضيته على الهيئة.

في حال إجراء تعديل يؤثر على مشروعات مرتبطة مقيمة في دول متعاقدة مختلفة، يُفضّل أن يقدم كل واحد من هذه المشروعات طلبًا لإجراء الاتفاق المتبادل إلى السلطة المختصة في دولة إقامته.





## 3.2 دور المكلف

إذا قدم المكلف طلب إجراء الاتفاق المتبادل تبقية السلطة المختصة على اطلاع بسير طلبه، ولا يسمح للمكلف بالمشاركة في المفاوضات بين السلطات المختصة.

يجوز للمكلف عرض مبرراته على كلتا السلطتين المختصتين إذا وافقتا على ذلك، وإلا فإن المملكة تسمح للمكلف بعرض مبرراته على الهيئة.

## 3.3 المهل الزمنية لتقديم طلب إجراء الاتفاق المتبادل

توجب معظم اتفاقيات المملكة على المكلف تقديم طلب إجراء الاتفاق المتبادل خلال ثلاث (3) سنوات<sup>1</sup> من أول إشعار بالإجراء الذي يعتقد أنه يؤدي أو من المحتمل أن يؤدي إلى فرض ضريبة تخالف أحكام الاتفاقية (أي إن الحد الزمني لتقديم طلب إجراء الاتفاق المتبادل يبدأ عادةً من الإشعار الأول بالإجراء الذي ينشأ عنه ضريبة تخالف أحكام الاتفاقية). مع ذلك فإن المهلة الزمنية لتقديم طلب إجراء الاتفاق المتبادل بموجب اتفاقية المملكة وسوريا سنتان<sup>2</sup>. لن تقبل المملكة طلبات إجراء اتفاق متبادل بعد انقضاء المهلة الزمنية.

## 3.4 طلب يشمل سنوات متعددة

تسمح الهيئة، في حالات معينة وبعد التقييم الأولي، بتقديم طلبات إجراء اتفاق متبادل تغطي سنوات متعددة في حال تكرار المسألة موضوع الطلب في سنوات قُدمت إقراراتها الضريبية، وكانت الحقائق والظروف ذات الصلة هي ذاتها - مع مراعاة التحقق من هذه الحقائق والظروف -، إضافةً إلى التقييد بالمهلة الزمنية المحددة أعلاه.



## 4. كيفية تقديم طلب إجراء الاتفاق المتبادل

يتعين على المكلف تقديم طلب إجراء الاتفاق المتبادل إلى السلطة المختصة بإجراء الاتفاق المتبادل بالهيئة خلال المهلة الزمنية المحددة، ويتضمن الطلب بشكل أساسي البنود المبينة في هذا القسم، ويكون الطلب مؤرخاً وموقعاً من الشخص الذي قدمه، أو من ممثله المفوض حسب الأصول.

السلطة المختصة المعنية قد تكون السلطة المختصة في دولة إقامة المكلف أو قد تكون السلطة المختصة في أي من الدولتين المتعاقدتين وفقاً للنص الوارد في الاتفاقية المعنية.

لكي تقبل الهيئة الطلب يجب أن يتضمن معلومات كافية تمكنها من تحديد ما إذا كان الطلب مبرراً. وعلى المكلف تقديم المعلومات والمستندات المبينة أدناه كجزء من الطلب:

1. هوية - تعريف - المكلفين المشمولين في الطلب وبيانات الاتصال بهم بما في ذلك:

• الاسم

• العنوان

• رقم المكلف الضريبي، أو تاريخ ومكان الميلاد - للأفراد -

• بيانات الاتصال

• العلاقة بين المكلفين المشمولين في الطلب، متى انطبق

2. أساس الطلب، مع تحديد مواد الاتفاقية ذات الصلة التي يعتبر المكلف إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كليهما لم تطبقها بشكل صحيح وتبيان الدولة التي تطبق الاتفاقية.

3. جميع الحقائق ذات الصلة بالقضية وأي وثائق تدعم تلك الحقائق، بما في ذلك:

• سنوات الدخل أو فترات أخرى.

• المبالغ المعنية مع تفاصيل ما يجب تعديله وأساس الاحتساب.

4. تحليل المسائل التي يريد المكلف حلها من خلال إجراء الاتفاق المتبادل، بما في ذلك رأيه حول كيفية وجوب تفسير أحكام الاتفاقية المعنية بما يدعم موقفه بأن إحدى الدولتين، أو كليهما، لم تطبق تلك الأحكام بشكل صحيح. وعلى المكلف تقديم تحليله بالوثائق ذات الصلة، مثل:



- وثائق تسعير المعاملات المطلوبة بموجب النظام أو وفق الأدلة المنشورة.
  - نسخ من الربوط الضريبية، أو مستندات الفحص أو غيرها التي تعكس ما يعتبره المكلف تطبيقًا غير صحيح لأحكام الاتفاقية المعنية.
  - نسخ من المذكرات أو الاعتراضات المقدمة من المكلف ردًا على إجراء الإدارة الضريبية.
5. تبيان ما إذا كان المكلف قد قدم طلب إجراء اتفاق متبادل إلى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ وفي حالة الإجابة بنعم، يجب توفير الآتي:
- تاريخ تقديم الطلب.
  - اسم ووظيفة الشخص أو المكتب الذي قُدم له الطلب.
  - نسخة من الطلب متضمنة جميع الوثائق المرفقة به ما لم تكن محتويات الطلبين متطابقة.
6. تبيان ما إذا كانت القضايا المعنية قد تم التعامل معها سابقًا، على سبيل المثال، في قرار - حكم -، ترتيب تسعير مسبق، اتفاق تسوية، أو حكم قضائي. في حالة الإجابة بنعم، يتعين تقديم نسخة من الحكم أو الاتفاق أو القرار.
7. بيان يؤكد أن جميع المعلومات والوثائق المقدمة في طلب إجراء الاتفاق المتبادل دقيقة وأن المكلف سيوفر أي معلومات أو وثائق أخرى تُطلب منه في التاريخ المحدد.
- إذا قدم مكلف مرتبط طلب إجراء اتفاق متبادل إلى سلطة مختصة أخرى فيما يتعلق بتطبيق ضرائب تخالف أحكام اتفاقية مرتبطة بالمملكة، على المكلف تقديم نسخة من هذا الطلب إلى الهيئة، مما يساعد على التحليل الأولي - إمكانية التقليل من الوقت المستغرق لحل المسألة.
- إذا كانت المستندات المرفقة بالطلب كبيرة جدًا، يقدم ملخصًا عنها متى أمكن.
- ملاحظة: قد ترفض الهيئة طلب المكلف إذا لم يقدم المعلومات والوثائق المذكورة أعلاه.
- قد تطلب الهيئة معلومات إضافية من المكلف إذا لم يحتو الطلب على جميع المعلومات اللازمة أو إذا كانت الهيئة بحاجة إلى معلومات إضافية لتقييم صحة الطلب.
- يجب تقديم المعلومات المطلوبة للهيئة في غضون ثلاثين (30) يومًا وفقًا للإجراءات الموضحة في



- الطلب. وإذا لم تُقدم المعلومات خلال الوقت المحدد، قد تتأخر معالجة الطلب، وقد يؤدي عدم تقديمها إلى إغلاق القضية دون اتخاذ أي إجراء آخر. علاوة على ذلك، يجب على الشخص الذي يقدم الطلب:
- الرد بأسرع وقت ممكن وبشكل كامل على جميع الطلبات المعقولة والملائمة، ووضع جميع الوثائق ذات الصلة تحت تصرف الهيئة.
  - الإرسال للهيئة في أسرع وقت ممكن أي تغييرات على المعلومات المقدمة، وأي معلومات جديدة، أو أي وثائق جديدة صادرة أو مقدمة إلى السلطات المختصة في الدول الأخرى، بشأن القضية.

## 4.1 الطرق الداخلية لحل المنازعات الضريبية وإجراء الاتفاق المتبادل

يوفر إجراء الاتفاق المتبادل وسيلة إضافية لتسوية المنازعات الضريبية علاوةً على تلك المتاحة بموجب الأنظمة المحلية في المملكة والدول المتعاقدة الأخرى.

### 4.1.1 الاعتراض على الربط

يمكن للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة إلى الإدارة المختصة؛ وفي حال الاعتراض تجري الهيئة مراجعة داخلية على الربط تؤدي إلى واحدة من الآتي:

قبول الاعتراض بالكامل: تعيد الهيئة الربط.

- قبول الاعتراض جزئياً: تعيد الهيئة الربط وفقاً لذلك.
- رفض الاعتراض كاملاً: ترسل الهيئة إشعاراً للمكلف برفض اعتراضه على ربط الهيئة.

في حال رفض الاعتراض كاملاً أو جزئياً، يمكن للمكلف:

- عرض قضيته على لجنة التسويات بالهيئة.
- عرض قضيته على لجان الاعتراض القضائية - لجنة الاعتراض الابتدائية - .



## 4.1.2 لجنة التسويات

تتوافر في المملكة وسيلتان للفصل في المنازعات الضريبية بين المكلف والإدارة الضريبية، وهما لجنة التسويات والأمانة العامة للجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، والأخيرة لجان قضائية. لكي تنظر لجنة التسويات في طلب المكلف يتعين عليه تعليق أو تجميد النظر في طلبه لدى اللجان القضائية أو لجنة الاتفاق المتبادل. إن قرار لجنة التسويات ليس ملزمًا، وإذا لم يقبل به المكلف يجوز له استئناف قضيته في أي مسار آخر متاح.

## 4.1.3 الاعتراض أمام اللجان القضائية<sup>3</sup>

نص النظام في المملكة على إنشاء لجان للفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية يمكن للمكلفين التقدم إليها للفصل في اعتراضاتهم على قرارات الهيئة.

## 4.1.4 العلاقة بين إجراء الاتفاق المتبادل وطرق الفصل الداخلية<sup>4</sup>

يمكن في المملكة الشروع في إجراء الاتفاق المتبادل بشكل متزامن مع طرق الفصل الداخلية، إلا أنه في حالة تقديم المكلف طلب إجراء الاتفاق المتبادل، يتعين عليه تعليق أو إيقاف طرق الفصل الداخلية بشكل مؤقت لكي تنظر السلطة المختصة بإجراء الاتفاق المتبادل في طلبه.

## 4.1.5 القرارات القضائية

إذا صدر قرار قضائي نهائي بشأن حالة المكلف تتقيد الهيئة بالقرار؛ وفي هذه الحالة، تشعر الهيئة السلطة المختصة بالدولة الأخرى بالقرار القضائي النهائي وأنه ملزم للهيئة، وأنه على السلطة المختصة بالدولة الأخرى محاولة حل أي مسائل متبقية للمكلف.



## 5. المهل الزمنية لحل طلبات إجراء الاتفاق المتبادل

يتعين حل حالات إجراء الاتفاق المتبادل خلال سنتين اعتمادًا على درجة تعقيد الحالة المعنية. وستحاول الهيئة حل أي طلب بالسرعة الممكنة، وأثناء وجود الحالة قيد الإجراء تظل الهيئة على اتصال مع المكلف والسلطة المختصة الأخرى وتبقي المكلف على اطلاع بسير وتقديم الحالة.

### 5.1 الحدود الزمنية لتطبيق نتيجة/قرار إجراء الاتفاق المتبادل

تنص اتفاقيات المملكة، جميعها تقريبًا، على تنفيذ الاتفاق المتبادل بصرف النظر عن الحدود الزمنية الواردة في الأنظمة المحلية.

وتنص بعض الاتفاقيات على مدة زمنية محددة، وهي الاتفاقيات مع كل من المكسيك، وسويسرا والمملكة المتحدة، إلا أن اتفاقيتي المملكة مع كل من المملكة المتحدة والمكسيك سٌعدلان بموجب الاتفاقية متعددة الأطراف وبالتالي لن تتضمن مدة زمنية محددة لتنفيذ أي اتفاق بموجب إجراء الاتفاق المتبادل.

ستعمل الهيئة مع السلطات المختصة في الدول الأخرى لضمان تطبيق الاتفاقات المتبادلة في الأوقات الصحيحة.

## 6. مراحل إجراء الاتفاق المتبادل

### 6.1 المرحلة الأولى

تتألف المرحلة الأولى لإجراء الاتفاق المتبادل من ثلاث خطوات على الوجه الآتي:

1. تقديم المكلف الطلب.
2. تقرر الهيئة إن كان الطلب مبررًا.
3. إذا كان الطلب مبررًا، تقرر الهيئة فيما إذا كان بإمكانها إزالة الازدواج من جانبها بشكل أحادي.



### 6.1.1 الخطوة الأولى: تقديم المكلف الطلب

عندما تستلم الهيئة طلب المكلف الكامل لإجراء الاتفاق المتبادل، تتأكد أن الطلب قد قُدم ضمن المهلة الزمنية وإلى السلطة المختصة الصحيحة.

لن تقبل الهيئة أي طلب بعد المهلة الزمنية المحددة حيث لا تتضمن اتفاقيات الضرائب أي آلية تسمح للسلطة المختصة بتمديد فترة قبول طلبات إجراء الاتفاق المتبادل.

### 6.1.2 الخطوة الثانية: تقرر الهيئة إن كان الطلب مبرراً

يكون طلب المكلف مبرراً إذا:

- تضمن الطلب أساساً قانونياً يعتمد على حقائق كافية.
- أظهر الطلب أن:

1. الإجراءات التي تشكل أساس الطلب تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة للمكلف إلى ضريبة تخالف أحكام الاتفاقية.

2. خضوع المكلف لضريبة لا تتفق وأحكام الاتفاقية أمر محتمل وليس مجرد إمكانية فقط.

تقبل الهيئة تقدير فرض ضريبة تخالف أحكام الاتفاقية على أنه أمر محتمل إذا كان المكلف قد تسلم إشعاراً من الهيئة أو من إدارة الضرائب في الدولة الأخرى بإجراء فعلي أو مقترح. ويتعين أن يتضمن الإشعار تفاصيل عن التعديلات، والمبالغ وأساس الاحتساب.

بعد أن تقرر الهيئة أن طلب إجراء الاتفاق المتبادل مبرر، تشعر المكلف بقبول طلبه وأن الطلب قيد الإجراء في الهيئة.

الإجراءات التي لا تعد مبرراً كافياً لقبول طلب إجراء الاتفاق المتبادل تشمل:

- فحص المكلف أو كيان مرتبط به قبل صدور تقرير الفحص سواء من الهيئة أو إدارة الضرائب في الدولة الأخرى.
- تبادل طلبات تبادل المعلومات عن تعاملات بين المكلف وأطراف مرتبطة به.
- مناقشة بين المكلف - أو شخص مرتبط به - والهيئة أو إدارة الضرائب في الدولة المتعاقدة الأخرى حول الوضع الضريبي للمكلف.



- صدور تعميم أو دليل ذي طبيعة عامة، حتى لو اعتقد المكلف أنه قد ينطبق عليه، وفي تلك الحالة قد يؤدي إلى ضريبة تخالف أحكام الاتفاقية.

إذا اعتبرت الهيئة الطلب غير مبرر، تشعر المكلف صاحب الطلب بذلك وأنها لن تتخذ نحوه أي إجراء آخر.

### 6.1.3 الخطوة الثالثة: إزالة الازدواج من جانب واحد - الهيئة -

إذا كان الطلب مبرراً، تقرر الهيئة ما إذا كان بإمكانها إزالة الازدواج من جانبها. وإذا تعذر ذلك كون الضريبة التي تخالف أحكام الاتفاقية تعود كلياً أو جزئياً إلى إجراء اتخذته الدولة الأخرى، تسعى الهيئة لحل المسألة بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة بالدولة الأخرى - المرحلة الثانية -.

## 6.2 المرحلة الثانية

في هذه المرحلة، تتفاوض الهيئة مع السلطة المختصة بالدولة المتعاقدة الأخرى. وتحاول السلطتان المختصتان بذل جهدهما لحل مسألة المكلف، ولا يعني ذلك أن السلطات المختصة ستكون قادرة على حل كل حالة أو بالضرورة على إزالة جميع الضرائب التي لا تتفق وأحكام الاتفاقية.

في جميع الحالات وكجزء من المفاوضات، تسعى السلطتان المختصتان إلى الوصول لفهم مشترك للمبادئ الواردة في الاتفاقية وذات الصلة بالحالة، وحقائق حالة المكلف، وكيف يتعين تطبيق هذه المبادئ حيث تزال الضريبة التي تخالف أحكام الاتفاقية.

مثال:

إذا أجرت الهيئة تعديلاً على تسعير المعاملات أو الأرباح، تحاول الهيئة أن تبين للسلطة المختصة الأخرى أن:

- نتائج التعديل متوافقة مع أحكام الاتفاقية.
- وجوب أن تعمل الدولة الأخرى على إزالة الازدواج الضريبي.

وتسعى الهيئة كذلك لتفهم بالكامل موقف السلطة المختصة الأخرى وتستطلع فرص التوصل إلى اتفاق. لكن في حال عدم التوصل إلى اتفاق، لن يتم عرض المسائل التي تحول دون ذلك على التحكيم كون اتفاقيات المملكة جميعها لا تتضمن التحكيم.





### 6.2.1 كيف تتواصل السلطات المختصة مع بعضها

تعرض السلطات المختصة عادةً مواقفها على بعضها بعضاً من خلال تبادل مذكرات بهذا الشأن - مذكرات موقف - . وإذا لم تتوصل السلطات المختصة إلى اتفاق من خلال تبادل هذه المذكرات، قد تناقش المسألة مع بعضهما بعضاً بشكل مباشر.

في إعداد مذكرة الموقف من قبل الهيئة، قد يؤخذ في الاعتبار المعلومات التي قدمها المكلف - بما فيها المعلومات عن الأشخاص الأجانب المرتبطين بالمكلف - وأي معلومات أخرى ذات صلة من إجراءات الامتثال السابقة.

### 6.3 اتفاق السلطات المختصة المتبادل

قبل إعداد الاتفاق المتبادل الذي يتم التوصل إليه مع السلطة الأخرى بصورة نهائية، تشعر الهيئة المكلف بالاتفاق وشروطه، وعلى المكلف التصريح خلال ثلاثين (30) يوماً بقبوله أو عدم قبوله العرض كحل نهائي لحالته.

إن قبول المكلف بالاتفاق الذي يتم التوصل إليه يلزمه بسحب أي قضية له تتعلق بإجراء الاتفاق المتبادل من أي لجان قضائية أو إدارية.

في حال لم يقبل المكلف الاتفاق خلال الوقت المحدد في الفقرة السابقة، ترسل الهيئة عرضاً للسلطة المختصة في الدولة الأخرى لإغلاق الحالة دون اتفاق. وعليه يمكن للمكلف السعي لإزالة الازدواج الضريبي وفقاً لما توفره الأنظمة المحلية من طرق للمراجعة والاعتراض. وتنتهي السلطات المختصة حالة إجراء الاتفاق المتبادل وتغلقها دون تنفيذ مشروع الاتفاق.

بعد قبول المكلف للاتفاق المتبادل، توثق وتؤكد الهيئة الاتفاق خطياً مع السلطة المختصة في الدولة الأخرى.

وقد يؤدي اتفاق السلطتين المختصتين إلى أن تقوم الهيئة بـ:

- العودة إلى وضع المكلف قبل التعديل - سحب التعديل - الذي أدى إلى طلب إجراء الاتفاق المتبادل.
- إجراء تعديل مقابل أو توفير خصم أو ائتمان ضريبي لإزالة الازدواج الضريبي.
- تعديل الربط الضريبي أو الضريبة المستحقة على المكلف في حالة موافقته على نتيجة إجراء الاتفاق المتبادل.



ويجوز للمكلف مواصلة ممارسة حقه في المراجعة والاعتراض والاستئناف فيما يتعلق بالربط أو الربط المعدل الذي ينشأ عن مسائل خارج نطاق إجراء الاتفاق المتبادل أو لم يشملها اتفاق الإجراء المتبادل. ويتعين ملاحظة أن اتفاق - تسوية - إجراء الاتفاق المتبادل لا يشكل سابقة ملزمة للمملكة أو للدولة المتعاقدة الأخرى، وأن هذا الاتفاق نتج عن مواقف السلطات المختصة حيال حالة المكلف الفريدة وبناءً على حقائق خاصة وفريدة لتلك لحالة. وبالتالي لا يمكن تطبيق التسوية من خلال إجراء الاتفاق المتبادل لمكلف ما على أوضاع أخرى مشابهة.

#### **6.4 سرية حالات إجراء الاتفاق المتبادل**

حالات إجراء الاتفاق المتبادل وأي معلومات يتم استلامها خلال هذا الإجراء تخضع لأحكام السرية الشديدة.

#### **6.5 الغرامات وغرامات تأخير السداد في حالات إجراء الاتفاق المتبادل**

لا يشمل إجراء الاتفاق المتبادل الغرامات الناجمة عن التعديلات التي أدت إلى الازدواج الضريبي. لكن في حال قررت السلطة المختصة في المملكة بناءً على طلب إجراء الاتفاق المتبادل تعديل الربط على المكلف لإزالة الازدواج الضريبي، أو في حالة التعديل بناءً على اتفاق متبادل بين السلطتين المختصةين، فإن الغرامات المرتبطة بالتعديل تخضع لنفس الشروط المطبقة على الغرامات في أوضاع مشابهة وفقاً لأنظمة المملكة.

#### **6.6 تحصيل الضرائب في حالات إجراء الاتفاق المتبادل**

يعلق تحصيل الضرائب المتعلقة بإجراء الاتفاق المتبادل خلال فترة إجراء الاتفاق المتبادل وبنفس الشروط المطبقة في حالات الاعتراض الإداري أو القضائي وفقاً لأنظمة المملكة.



امسح هذا الكود للاطلاع على آخر تحديث  
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة  
أوتفضل بزيارة الموقع الإلكتروني [zatca.gov.sa](http://zatca.gov.sa)